

المركزي التونسي يحاول ترويض اقتصاد الظل بطباعة النقود

التي تواجهها السلطات لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها والارتباك الذي يخيم على المشهد السياسي، والذي يقول البعض إنه يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء الحكومة.

وحسنت تونس جهودها في سبيل تحقيق الخروج من القائمت السوداء لتبويض الأموال ومكافحة الإرهاب، حيث إن الخطوة الأوروبية المرتقبة تعد إنجازا تحقق بفضل الدعم السياسي من السلطات التونسية والهيئات الرقابية المعنية وما أبدته المهن المالية من سعي واجتهاد بالأواجبات المحمولة عليها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتطالب النقابات المحلية وجهات مالية دولية منذ سنوات، تونس بإرساء نظام مالي محاصرة السيولة المتداولة في السوق الموازية باعتبارها الحلقة الأولى في تمويل الإرهاب.

ويعتقد المسؤولون والمختصون في القطاع المالي أن من أبرز أسباب انتشار ظاهرة غسل الأموال بالبلاد هو حالات الفوضى السياسية الاقتصادية والإدارية، التي أعقبت الإطاحة بزين العابدين بن علي في يناير 2011.

وطيلة السنوات الماضية، اتسع قلق الأوساط المالية التونسية من ياس السلطات النقدية لعدم قدرتها على حماية قيمة الدينار، الذي تراجع لمستويات قياسية أمام العملات الأجنبية.

ويقول كثيرون إن النظام المالي التونسي يشكو من ثغرات كثيرة مردها البطة التسديد في تنفيذ الإصلاحات، وهو ما جعل السوق الموازية لتداول العملة تزدهر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وتتحدى كل إجراءات البنك المركزي.

ويرى الخبير الاقتصادي عبد الجليل البدوي في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أنه مهما كان حجم هذه الأموال في السوق السوداء، فإن من شأنها أن تخلق شخا في السيولة لدى البنوك.

اعتبر خبراء أن تحركات البنك المركزي التونسي لاحتواء اقتصاد الظل عبر الإمعان في طباعة النقود تبدو معركة خاسرة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، حيث أقرت السلطات النقدية بعجزها عن السيطرة على مكامن التهريب، والتي لا تزال مزدهرة على الحدود الجزائرية والليبية رغم إجراءات الإغلاق بسبب الوباء.

كثيرون بتسهيل نقل كميات ضخمة من المال والقيام بعمليات الفساد وتمويل الإرهاب وأنشطة أخرى غير مشروعة، بينما يوجد من يدافع عنها في الأوساط المالية والشعبية لأنها تسهل التعاملات في الكثير من الأحيان.

وهناك ضغوط من أجل القيام بعفو ضريبي على الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي بما يتيح إعادة إرجاع المبالغ النقدية إلى النظام المصرفي.



مروان العباسي
ضمن سياسة الإصلاح
أقترحنا استبدال
الأوراق النقدية

ولكن العباسي ربط القيام بهذه الخطوة بموافقة مجموعة العمل المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال إن "المجموعة هي من يحسم في هذا الموضوع".

وأوضح أنه رغم أن تونس تمكنت من الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (غافي)، والتي تضم البلدان الأكثر عرضة إلى عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكن ذلك لا يعفيها من الخضوع إلى نفس الضوابط.

وكانت المفوضية الأوروبية قد قالت الشهر الماضي إنها ستشطب تونس من لائحة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، في خطوة يؤكد خبراء أنها ستعطي دفعا قويا للحكومة من أجل المضي قدما في سياسات الإصلاح.

ويعد خروج تونس من القائمة السوداء واحدا من أبرز التحديات

تونس - كشف محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أنه اقترح على الحكومة إمكانية طباعة المزيد من النقود من أجل محاصرة السوق السوداء. وتأتي هذه المساعي لتكثيف محنة صناعات السياسات المالية في البلاد بين مواجهة شح السيولة النقدية وارتفاع التضخم والتهريب وازدهار التهريب وبين حماية النمو الاقتصادي الهش، ضمن محاولات شاقة للسمود والابتعاد عن شبح الإفلاس غير المعلن.

وقال العباسي خلال لقاء نظمته معهد الدراسات العليا عبر تقنية الفيديو تحت عنوان "من عاصفة الوباء إلى إنقاذ المؤسسة: عوامة الدعم النقدي" مساء الأربعاء، إن "مجلس إدارة البنك المركزي وجه مقترحا للحكومة من أجل اللجوء إلى تغيير الأوراق النقدية في إطار إجراءات إصلاح السياسة المالية".

وحاول محافظ البنك المركزي تبديد المخاوف حول الوضع المالي للبلاد بالتأكيد على أن معظم السيولة النقدية موجودة في القطاع المنظم وهي مقدرة حاليا بنحو 15 مليار دينار (5.28 مليار دولار)، على خلاف ما تروجه بعض الأطراف.

وقدر العباسي المبالغ النقدية، التي يتم تداولها في المسالك غير الرسمية، التي تتضمن التهريب وتبييض الأموال بنحو 4 مليارات دينار (1.4 مليار دولار) نصفها موجود تقريبا بالمناطق الحدودية الليبية والجزائرية ويتم استخدامها في التجارة الموازية.

وكان المركزي قد أعلن في فبراير الماضي أن هناك إمكانية لسحب أكبر ورقة نقدية من التداول في السوق وهي من فئة 50 دينارًا، والتي يتهمها

الفساد يجبر الحكومة المصرية على تجميد نشاط البناء

مطاردة «مليارديرات الظل» في قطاع العقارات
لحصر عمليات الاحتيال المتفاقمة على القانون



شواهد على فساد البلديات

ولفت مطورون لـ"العرب" إلى أن هناك عددا من الدوافع الخفية للقرار، منها رغبة الحكومة في دفع شركات العقارات لتوجيه استثماراتها نحو المدن الجديدة، لكن هذا التوجه يصلح لمحافظة القاهرة والجزيرة فقط، حيث تمتلكان ظهيرا صحراويا كبيرا للتوسع.

أما محافظة الإسكندرية فلا تمتلك هذه المقومات، وثابت الواقع العملي أن الزحف الجديد للمباني الواقعة على ساحل البحر المتوسط، وتحديدا مدينة برج العرب غير مجدية. ولا يفضل سكان الإسكندرية للانتقال للامتدادات الجديدة بالمحافظة، ومن الصعوبة فك ارتباطه بالبحر وبالمدينة، رغم ما تبذره شركات العقارات لتحفيزهم للانتقال خارج المدينة.

وأدى هذا الارتباط لتصدّر الإسكندرية ترتيب محافظات مصر في مخالفات البناء، وكذلك في المباني الأيلة للسقوط نتيجة مخالفات كود البناء وعدم الالتزام بشروط التراخيص.

ويملك رجال أعمال وسائل كثيرة للهروب من طائلة القانون عبر نظام محكم يطلق عليه الـ"كاحول"، وهي فكرة قائمة على الدفع بنسخ شخصي لجميع العقوبات الجنائية عن المشروع أو البرج السكني مقابل مبلغ يتم الاتفاق عليه من جانب "مليارديرات الظل"، وتشطت هذه الظاهرة على مدى عقود، وامتدت حاليا لجميع المحافظات.



مدي بشاي
قرار الحكومة ضربة
للأعمال المرتبطة
بقطاع التشبيد

ويدفع ضيق الحال والبطالة البعض من الأفراد للقيام بهذا الدور، والذي يتطور ليشمل مبالغ مالية كبيرة ومصروفات شهرية لعائلة الـ"كاحول" طوال فترة تاديت العقوبة في السجن، وبدأ يستخدم أيضا في عمليات الاحتيال خاصة على المغتربين.

ويروي سمير البسيوني، وهو مصري مقيم في ولاية نيويورك، في مقابلة مع "العرب" قائلاً "تمت بشراء قصيرة فاهة في الإسكندرية، وبعد فترة قصيرة اكتشفت أنني تعرضت للاحتيال من خلال صاحب العقار، وبعد البحث اكتشفت أنه كاحول".

وقال لـ"العرب" إن "هذه الظاهرة تفقد المصريين في الخارج مصداقية التعامل في عمليات البيع والشراء، رغم أنهم قوة كبيرة قادرة على تحريك سوق العقارات في مصر، ودفعه للنشاط مجدداً".

ويزيد تنفيذ قرار الحكومة بشكله الحالي من معاناة العمالة اليومية في هذه المشروعات ويفاقم أوضاعها الاجتماعية، فضلا عن تأخير عمليات تسليم الوحدات السكنية للحاجزين، ما يزيد الأمور سوءا للشركات.

أرغم الفساد المستشري في قطاع العقارات المصري الحكومة على تعليق نشاط البناء والتشييد في مشاريع الإسكان داخل المدن لمدة ستة أشهر لحصر عمليات الاحتيال وشبهات التهريب من القانون، على الرغم من أن القاهرة تراهن على التطوير العقاري لدفع اقتصادها بغية الخروج من مربع الركود الذي تسببت فيه جائحة كورونا.

بترد أصحاب الوحدات السكنية لهدم الأبراج، أو توفير مساكن بديلة. ويحرص السيسي على دعم القطاع الخاص بوصفه محركا للاقتصاد ويعلم ذلك صراحة في جميع المحافل، إلا أن تنفيذ الحكومة للقرار أفرز مشكلات للشركات الاستثمارية الكبرى المحلية والعربية، التي تعمل وفق تراخيص رسمية وتلتزم بقوانين البناء.

وقال رئيس لجنة التشييد والبناء في جمعية رجال الأعمال المصريين فتح الله فوزي لـ"العرب"، إن "من الحكمة دراسة الموقف سريعا ووقف الشركات والأفراد المخالفين لكود البناء والشروط والتراخيص".

وأوضح أن الرئيس المصري يسعى لمواجهة الفاسدين وليس وقف نشاط الشركات العقارية التي تنفذ مشروعات داخل نطاق المدن.

ويتوأكب القرار مع دخول قطاع التشييد والبناء في مرحلة ركود بسبب تقشي وباء كوفيد - 19، الذي دفع الطلب على الوحدات السكنية للتراجع، فضلا عن تباطؤ معدلات التنفيذ، نتيجة الالتزام بالإجراءات الاحترازية التي تنص على تشغيل نصف العمالة في المشروعات لضمان التباعد للوقاية من الإصابة.

ويرى عضو غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية حسام الدين طه، أن للقرار تداعيات سلبية على شركات الاستثمار والتطوير العقاري، واصفا عمليات تنفيذها بأنها غير مدروسة.

وقال لـ"العرب" إن "القرار صدر في الربع الثاني من العام الجاري، والمعروف أن شركات الاستثمار العقاري تبدأ تسويق وبناء مشروعاتها في الربع الثاني والثالث كل العام، فيما قضت الجائحة على فرص الانتعاش التي تحققت الشركات في الربع الثاني".

وأنهى القرار آمال انتعاش شركات العقارات في الربع الثالث وحتى نهاية العام، حيث تنفذ شركات العقارات مشروعات جديدة داخل المدن الكبرى، ولن تستطيع بيع وحداتها إلى حين انضاح الأمور، وما زاد الموقف سوءا إيقاف جميع المشروعات تحت الإنشاء أيضا، ما يربك خطط وميزانيات المطورين العقاريين.

وامتدت تداعيات الأزمة لتزيد من معاناة قطاع الأدوات الصحية، حيث وصفت الغرفة التجارية بالقاهرة تنفيذها بأنه عشوائي.

وأشار نائب رئيس شعبة الأدوات الصحية مدي بشاي لـ"العرب"، إلى أن القرار يتوأكب مع فصل الصيف الذي ينشط الطلب فيه على الأدوات الصحية ومستلزماتها لعمل تشطيبات الوحدات السكنية.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دخلت الحكومة المصرية في مواجهة جديدة مع انتشار الفساد في قطاع التشييد، وعلقت نشاط البناء داخل المدن، لمحاربة "مليارديرات الظل" في هذا القطاع الذين يعملون دون رقابة ويسهمون في تقشي الرشاوى في البلديات.

وأصبحت الأبراج السكنية الشاهقة التي يتجاوز ارتفاعها 15 طابقا في شوارع لا يتجاوز عرضها أربعة أمتار، شاهدة على فساد البلديات في محافظات مثل القاهرة والجزيرة والإسكندرية، وزادت من عشوائية البناء، مع أن تراخيص البناء لا تتجاوز في معظم هذه المدن خمسة طوابق.

ودعت هذه الظاهرة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى إصدار توجيهات للحكومة بحل تلك الإشكالية ومكافحة الفساد في القطاع.

واستندت قرارات تعليق البناء المجتمعات العمرانية الجديدة، والمشروعات القومية التي تنفذها البلاد حاليا، وأعلن وزير التنمية المحلية محمود شعراوي خطة تنفيذ القرار ترتكز على وقف تراخيص إقامة أعمال البناء أو توسعتها أو تعديتها أو تعديلها أو المساكن الخاصة، وإيقاف استعمال أعمال البناء للمباني الجارية تنفيذها إلى حين التأكد من توافر الاشتراطات.

وأوضح أن الخطة تستهدف محافظات القاهرة الكبرى، وتشمل القاهرة والجزيرة والقليوبية، وكذلك الإسكندرية وعواصم المحافظات والمدن ذات الكثافة السكانية العالية.



فتح الله فوزي
يجب دراسة الموقف
ومحاسبة المخالفين
دون تعطيل النشاط

وأدى تقشي الفساد في القطاع إلى دخول المواطنين في مواجهات متكررة مع الحكومة، حيث يعجز قطاع البناء الخاص للمساكن بخصيص لا حصر لها، يقوم فيها بعض رجال الأعمال والمستثمرين وممارسي عمليات غسل الأموال ببناء أبراج شاهقة في المناطق العشوائية وبيعها للمواطنين.

وتتفاقم الأمور دائما بسبب تحرك الحكومة متاخرة خطوة لإصلاح الأوضاع، لكنها تصبح في مواجهة صعبة، تتمثل في خيارات محدودة تقضي

كورونا يحبط طموحات

إنعاش الاقتصاد الموريتاني

مساحة مروية تبلغ 523 هكتارا على ضفة نهر السنغال.

وتؤكد السلطات أن المشروع ستستفيد منه أكثر من 700 أسرة فقيرة، والذي كلف الدولة 13 مليار أوقية (38 مليون دولار) وتبلغ مدة التنفيذ 14 شهرا، بتمويل البنك الدولي.

ويدخل هذا المشروع تعهدات الرئيس الموريتاني الجديد بتحسين الأمن الغذائي ومكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وتسمى موريتانيا لزيادة إنتاجها الزراعي للحد من الاعتماد على الواردات من الأرز والحبوب، كما أنها تبحث استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخاصة العربية للقطاع.

وتعتبر الزراعة من القطاعات التي ساهمت في المؤشرات التي تم الاعتماد عليها، حيث زادت المساحات المزروعة خاصة المحاصيل المروية والأرز.

وتشير الأرقام إلى أن المساحات المزروعة بلغت 31 ألف هكتار العام الماضي ارتفاعا من 16 ألف هكتار قبل ثلاث سنوات.

الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وماء وكهرباء للمواطنين. وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي راجع في جزء منه إلى أن قياس الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ بما فيه الكفاية مساهمة القطاع غير الرسمي.

ورغم تلك التغيرات إلا أن صندوق النقد يرى أن موريتانيا أمام خطر كبير يهدد بصولها إلى مستوى المديونية الحرجة عند تطبيق المعايير الدولية لاستدامة الديون.

وقال ميتسو هيرو فوروساوا نائب المدير العام للصندوق مرارا إن ديون موريتانيا مرتفعة إلى حد كبير نسبة إلى حجم اقتصادها.

وفي محاولة لدعم الاقتصاد، أطلقت الحكومة مطلع العام الجاري برنامجا لاستصلاح الأراضي الزراعية لدعم الفئات الفقيرة، رغم موجة الجفاف التي تعاني منها البلاد كبقية دول شمال أفريقيا.

وأطلق الغزواني خلال زيارته لمدينة روصو، التي تبعد عن العاصمة نواكشوط بنحو مئتي كلم، مشروع استصلاح

نواكشوط - تلقت جهود الحكومة الموريتانية لإنعاش الاقتصاد المتضرر ضربة موجعة بسبب أزمة كورونا التي خلفت آثارا واضحة على أضعف اقتصادات دول المغرب العربي.

وأعلن وزير الاقتصاد عبدالعزيز ولد الداهي أنه على هامش اجتماع عقده لجنة البقطة الاقتصادية، التابعة للجنة الوزارية التي تم تشكيلها لمواجهة انتشار كورونا في موريتانيا عجز الميزانية بتوقع أن يصل إلى 5 في المئة بسبب تداعيات الوباء.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لولد الداهي قوله مساء الأربعاء الماضي إن "الحكومة استخاطت تعبئة 55 في المئة من الموارد المالية لخطتها بشأن مواجهة كورونا"، مشيرا إلى أن الترتيبات جارية للحصول على النسبة المتبقية.

وأشار إلى أن من بين النقاط التي ناقشها اجتماع اللجنة الوزارية قيام مجموعة العشرين بتجميد الديون وجدولة تسديدها.

وطالبت موريتانيا أكثر من مرة على لسان رئيسها محمد ولد الشيخ الغزواني، وعدد من الوزراء في مناسبات وقسم مختلفة، بإلغاء كامل ديون القارة الأفريقية حتى تتسنى لها مواجهة الواقع الذي فرضته مواجهة الوباء، وتحديات التنمية والأمن.

وكانت الحكومة قد قالت العام الماضي إن ديون البلاد، التي تمثل 73 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أخذت بشروط ميسرة وهو ما أكده صندوق النقد الدولي.

وقالت حينها إن القروض التي حصلنا عليها أنفقت في مشاريع وبنى تحتية، وليست من أجل الدراسات والدعم المؤسسي واقتناء السيارات وتأثيث المكاتب.

وأوضحت أن هذه البنى التحتية هي التي ستسمح ببناء اقتصاد قادر على حل المشاكل عبر إنتاج الثروة وتوفير فرص العمل والموارد المالية الضرورية لتأمين



تدهور القدرة الشرائية